

قضية

لماذا غابت المطالب الاقتصادية والاجتماعية عن شعارات الحراك الشعبي السوري، وهي كانت قد اختفت أيضاً عن شعارات المنتفضين في تونس ومصر واليمن؟ هل كان ذلك دليلاً على أن الحراك لم ينطلق من مطالب اقتصادية واجتماعية ملموسة؟ أم ان تلك المطالب كانت ثانوية وغير أساسية لدى السوريين؟

عوامل اقتصادية للانتفاضة السوريّة

د. نبيك مرزوق*

لخص الشاعر إبراهيم قاشوش مطالب الشعب السوري بقوله «سوريا بدها حرية». تلك اللازمة أصبحت نشيد التظاهرات في عموم سوريا، ما يوحي بأن الجذر المشترك للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية هو غياب الحريات الفردية والجماعية، وهو ما ترسخ في الوعي الشعبي حيث ألغى من شعارات التظاهرات المطالب المتعلقة بمحاربة الفساد والعدالة خلال ما يزيد على الشهر على اندلاع الانتفاضة، وهو ما يعكس جدلية العلاقة بين التنمية والحرية، التنمية كخيار حر للشعوب وكأداة تعزيز لحريتها، والتي عبر عنها الاقتصادي الهندي أمارتيا سن بمقولته الشهيرة: «التنمية كحرية». أولوية شعارات المنتفضين لا تلغي واقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتفاعلاتها خلال السنوات الخمس الأخيرة التي مرت بها سوريا، فقد حرص النظام خلال السنوات السابقة على عام 2005 على التمسك بخطاب «تنموي اجتماعي»، مقابل تقييد الحريات والعسف، وذلك من خلال خطاب يدور حول دور الدولة والقطاع العام والعدالة والمكتسبات الاجتماعية، وإن كانت هذه المكتسبات وهذا الدور قد بدأت بالتآكل منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن منذ عام 2005 أجهز على ما بقي من تلك «المكتسبات الاجتماعية» من خلال التبعّي الصريح والمعلن لأليات حرية السوق، ولنظرية «التسرب نحو الأسفل» والانفتاح المتسارع على الخارج، كل ذلك على نحو انتقائي ووفق سياسات تكرس سلطة ونفوذ مجموعات صغيرة من «الأغنياء الجدد»، رأى فيهم النظام

قاعدته الاجتماعية الجديدة. تراكمت هذه الإجراءات مع استمرارية الشكل القمعي للسلطة، بل وزيادة شراسته. فما كان يُقال انتقاداً في سنوات التسعينيات من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، أصبح جريمة تعرّض مرتكبها لشتى الضغوط، المعلن منها وغير المعلن. وفق هذه التحولات، أصبحت العلاقة بين السلطة والمواطنين علاقة استبداد عارية حتى من بعض الفتات، «المكتسبات الاجتماعية». ولقد أسهم السلوك غير المسؤول حيال الألف الأسر التي تشردت في أنحاء البلاد، نتيجة سنوات الجفاف المتكررة، وخصوصاً في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، في إلقاء مزيد من الظلال على صورة الحكم والسلطة، وبدت العلاقة بين المواطنين والسلطة أكثر تباعداً من أي وقت مضى، وتجلّت بعد فترة وجيزة من انطلاق الانتفاضة بقطيعة تامة بين المحتجين والسلطة. كان التآزم في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة بادياً للعيان، فمعدلات النمو الاقتصادي ضعيفة نسبياً وغير مستقرة، كذلك فهي غير متناسبة مع معدلات النمو السكاني الكبيرة نسبياً، وتركّز النمو في السنوات الأخيرة في قطاعات التجارة والمال والعقارات والخدمات، في حين عانت الزراعة من تراجع مستمر، وكان النمو في الصناعة والتعدين ضعيفاً جداً نتيجة التراجع في إنتاج النفط ونضوب عدد من الآبار. وفاقمت السياسات الاقتصادية الليبرالية من أزمة قطاعات الإنتاج والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والفقر ومستويات المعيشة عموماً. بلغ وسطي معدل النمو السنوي للمنتج المحلي خلال السنوات (2005-2009) (حسب المجموعة الإحصائية لعام



صورة الأسد تتوسط سوق الحميدية (أرشيف - أ ب)

أعطى هذا النمط من الاستثمار الانطباع بنمو الناتج المحلي، ولكنه أسهم على نحو كبير بزيادة الطلب على الأراضي والعقارات التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، وهذا ما فتح شهية بعض المنتفضين أو المستفيدين من النظام للاستيلاء على الأراضي، أو شرائها أحياناً، الأمر الذي استفز أصحاب تلك الأراضي، وهم عموماً من صغار الملاك، فكانت الانتفاضة مناسبة لانخراطهم فيها تعبيراً عن رفضهم للظلم الذي لحق بهم.

ترافقت سنوات الجفاف في السنوات الأخيرة مع سياسات التحرير وإلغاء الدعم لتقليص عجز الموازنة العامة، حسب توصيات صندوق النقد الدولي، فالغي الدعم عن الطاقة والمازوت خاصة، واستتبع بإلغاء الدعم للأسمدة الكيماوية، وكان الدعم للمبيدات والمستلزمات الأخرى قد ألغى في فترة سابقة، فارتفعت التكاليف على المنتجين فجأة، ودون أن تتوافر لهم إمكانية التمويل أو الاقتراض السهل، الأمر الذي دفع بعض المنتجين إلى إهمال زراعته بالكامل، والبعض الآخر زرع جزءاً وترك الباقي. الزراعة في سوريا ذات خصوصية، نتيجة أن معظم الملكيات هي صغيرة

ترافقت سنوات الجفاف مع سياسات التحرير وإلغاء الدعم لتقليص عجز الموازنة العامة

أصبح الخلل في توزيع الدخل الوطني كبيراً جداً، وتمركزت رؤوس الأموال في أيدي فئة محدودة

أهم الاستثمار في التطوير التكنولوجي والحفاظ على البيئة والموارد، ما جعل النمو وفق المعايير الدولية الحديثة المتضمنة للأثر البيئي سالباً في معظم السنوات، كذلك جعل إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج تتقدم ببطء شديد غير متناسب مع الإمكانيات البشرية المتاحة.

وزارة الاقتصاد ترصد «الحياة الطبيعية» في المحافظات: طلب على المازوت وتباين في

الوضع في العاصمة دمشق، بحسب التقرير، مستقر ولا نقص في أي مادة، بل هناك هبوط في أسعار الفروج إلى 135 ليرة سورية بأقل من السعر الناشر للوزارة، وذلك نتيجة إشباع السوق بالمادة، إضافة إلى هبوط أسعار البيض بحدود 10 ليرات، حتى يراوح السعر بين 120-145، بينما كان السعر السابق 155 ليرة سورية. وبالنسبة إلى مادة السكر، فهي بحدود 51 ليرة

لم يزد الطلب على محطات الوقود. وارتفع الطلب في محافظة إدلب على مادة المازوت، فيما انخفضت أسعار عدد لا بأس به من المواد الغذائية الأساسية. لكن الوضع اختلف في محافظة السويداء؛ فالتقارير الواردة منها تظهر انخفاضاً في أسعار الفروج من جهة، لكن سجل طلب شديد على مادة المازوت، مقابل تراجع أسعار مواد البناء.

زيادات بسيطة في أسعار اللحوم الحمراء وازدحام خفيف على محطات الوقود. بدورها، طالبت وزارة الاقتصاد والتجارة بتوفير سلع مختلفة للمحافظة بأسعار منافسة في فروع مؤسسات التدخل الإيجابي وتوفير مادة السكر الحر.

محافظة أخرى في المنطقة الشرقية، هي الرقة، كان الانخفاض فيها لجهة أسعار البيض والفروج، وفي المقابل أيضاً

«الحياة الطبيعية».

وفي تفاصيل التقرير الرسمي، الحياة في محافظة دير الزور تعود إلى وضعها الطبيعي بنشاط تدريجي والمواد متوافرة. في المقابل، بدأت المحال التجارية تنشط في حركتها، وكذلك الحال في محافظة درعا. من الجهة الشرقية للبلاد يتحدث التقرير عن انخفاض في أسعار الفروج والسكر والخضار والفواكه في الحسكة مع

دهش - روله السلاح

بعد خمسة أشهر على الأزمة السورية التي وصلت إلى عدد من المحافظات، كان من المجدي التعرف إلى ما آلت إليه الأوضاع في هذه المحافظات، ولو من خلال تقرير رسمي صادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة، أوضح ازدياد الطلب على مادة المازوت وتذبذب أسعار مادة السكر، في إشارة إلى

تقرير